

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدات والسادة،،،

نرحب بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي ادلى به مندوب جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، والبيان الذي ادلى به مندوب إيران باسم حركة عدم الانحياز.

يعتبر مبدأ سيادة القانون أحد المبادئ الأساسية والهامة لقيام أية دولة أو أي مجتمع منظم، والنهوض به على الصعيدين الوطني والدولي، ويعد أمراً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار، والتنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان. كما أنه يلعب دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلم والامن الاجتماعي في حالات ما بعد النزاع.

إننا ندرك أهمية المعاهدات الدولية في تطور القانون الدولي وتدوينه ونؤكد على أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات وكافة الصكوك الدولية تمثل القاعدة القانونية لإرساء سيادة القانون الدولي باعتبارها تهدف الى تعزيز السلم والامن الدوليين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وحماية حقوق الإنسان، إلا أن تنفيذ وتعزيز سيادة القانون يستلزم دون شك كفالة احترام وتنفيذ الاحكام والالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية والمحاكم والآليات واللجان المنشأة بموجب ميثاق ومؤسسات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية بما يضمن العدالة في التطبيق، وعدم الانتقائية، واحترام سيادة الدول ومليتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم ازدواجية المعايير واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وفض المنازعات بالطرق السلمية، ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها ومكافحة الإفلات من العقاب، ومكافحة الإرهاب.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية احترام نصوص أحكام ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وأنهاء الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فأنا نجدد تأكيدنا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وهو حق طبيعي وقانوني يكفله القانون الدولي. كما أننا ندعم المطلب الخاص بأن يكون لفلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وندعو كافة الدول الأعضاء إلى دعم هذا المطلب الذي سيعكس حرص المجتمع الدولي على تعزيز سيادة القانون.

إن مبادئ تحقيق العدالة والمساواة في اللجوء إلى القضاء هي من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وهنا نؤكد على أن المساعدة القانونية حق من حقوق الإنسان، كونها تعتبر الضمان الأمثل لحق الوصول لنظام العدالة، بناء على قاعدة المساواة بين الجميع بصرف النظر عن قدراتهم المالية أو مكانتهم الاجتماعية أو أي أسس تمييزية أخرى. وأنه من الضروري ألا يشكل ضعف الفرد عائقاً أمام ممارسة حقه في الوصول إلى العدالة ومن الواجب بذل جهودات أكبر لاتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن للفئات الضعيفة الاحتكام للقضاء، كما أن المساعدة القانونية لا تقتصر على التقاضي فقط، بل تمتد لنشر الثقافة القانونية من خلال التدريبات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة، كما نؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لدعم قدرات الدول مع احترام مبدأ الملكية الوطنية، في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات وإعداد مشاريع قوانين تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتكفل تحقيق العدالة والمساواة في المعاملة أمام المحاكم .

وشكراً